

أولاً: صياغة مشكلة البحث (الإشكالية الرئيسية)

انطلقت الدراسة من ملاحظة أن الجرائم المعلوماتية تتميز بخصائص تجعل إثباتها أكثر صعوبة من الجرائم التقليدية، وذلك بسبب:

- وقوعها في بيئة افتراضية غير ملموسة.
- اعتمادها على التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي.
- إمكانية التلاعب بالبيانات الرقمية أو تعديلها.
- ضعف قدرة الأدلة التقليدية على إثبات هذا النوع من الجرائم.

وبناءً على ذلك تتمحور مشكلة البحث حول السؤال الرئيس:

ما مدى حجية الدليل الرقمي في الإثبات الجزائي؟

خاصة أن قابليته للتعديل أو التغيير قد تثير الشك في مصداقيته وقيمتة القانونية أمام القضاء.

ثانياً: طرق صياغة مشكلة البحث في الدراسة

لم تُعرض المشكلة بشكل مباشر فقط، بل صيغت عبر عدة طرق علمية، وهي:

1. الصياغة التفسيرية (عرض الظاهرة)

بدأ الباحث بوصف التطور التقني وظهور الجرائم المعلوماتية، ثم بيّن أن هذا التطور أدى إلى ظهور نوع جديد من الأدلة وهو الدليل الرقمي، مما أثار إشكاليات قانونية حول حجّيته.

2. الصياغة في شكل سؤال رئيس

تم تحديد الإشكالية في سؤال عام يتمثل في:

ما مدى حجية الدليل الرقمي في الإثبات الجزائي؟

3. الصياغة في شكل تساؤلات فرعية

حوّل الباحث المشكلة إلى مجموعة من الأسئلة البحثية التي توجه الدراسة، مثل:

- ما مدى مشروعية الدليل الرقمي في الإثبات الجنائي؟
- هل يتمتع الدليل الرقمي بقوة ثبوتية تؤثر في اقتناع القاضي الجنائي؟
- ما سلطة المحكمة الجزائية في قبول وتقدير الدليل الرقمي؟
- هل يخضع الدليل الرقمي لمبدأ الاقتناع القضائي في النظام السعودي؟
- ما آليات الأخذ بالدليل الرقمي في الإثبات الجزائي؟

